

التكامل الاقتصادي المغربي والتكامل الاقتصادي الخليجي: دراسة قياسية مقارنة

بن يوب لطيفة جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس، [.latifasanaa@yahoo.fr](mailto:latifasanaa@yahoo.fr)،
ماحي سعاد جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس، [.souad-mahi@hotmail.fr](mailto:souad-mahi@hotmail.fr)،
عوار عائشة جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، [.aichaaouar@yahoo.fr](mailto:aichaaouar@yahoo.fr)

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مقارنة بين التكامل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) والتكامل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي (السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان البحرين)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن لدراسة العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية ممثلة بالنواتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية وأسواقها المالية ممثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وسياساتها النقدية ممثلة بسعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم وتؤكد نتائج الدراسة فرص نجاح التكامل الإقليمي خصوصا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، التكامل الاقتصادي، التكامل المشترك.

Abstract:

The objective of this paper is to study a comparison between Maghreb Economic Integration (Algeria, Morocco and Tunisia) and GCC Economic Integration (Saudi Arabia, United Arab Emirates, Kuwait, Qatar, Oman and Bahrain), To achieve this goal we use Johansen Co-integration method to examine the long term relationship among their macro economies as measured by Gross Domestic Product and Intra Trade, their Financial markets as measured by FDI inflow and their monetary policies as measured by Reel Exchange Rate and Inflation. Our empirical results confirm the success of regional integration, especially in the case of the Gulf Cooperation Council (GCC).

Key words: Arab Maghreb Union, Gulf Cooperation Council, Economic Integration, Co-integration.

مقدمة:

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد الاقتصادي "viner" الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي كما تطورت على يد العديد من الاقتصاديين أمثال "meade" و"lipsey" ، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي⁽¹⁾ كانت على يد الاقتصادي "bella balassa" عام 1962 في كتابه المشهور نظرية التكامل الاقتصادي، حيث عرف التكامل الاقتصادي بأنه⁽²⁾: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الاجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات. فمن خلال التكامل يمكن⁽³⁾:

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ما يؤدي الى زيادة الانتاج وانخفاض تكاليفه الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين.
 - اعادة توزيع عناصر الانتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص للضغط الفائض، وتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.
 - تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
 - تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.
 - دعم للمركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.
- وحتى يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهم الأشكال العملية لهذا التكامل فنجد(4):
- ✓ منطقة التجارة الحرة: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، والتي يتم فيها إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المكونة له على أساس أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.
 - ✓ الاتحاد الجمركي: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه ازالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.
 - ✓ السوق المشتركة: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم فيها إلغاء القيود على حركات عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.

✓ الاتحاد الاقتصادي: والذي يمكن اعتباره سوق مشتركة مع درجة معينة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.

✓ التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي: والذي يمثل النمط الأرقى حيث يؤدي إلى نوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء بنك مركزي موحد وعملة موحدة.

في هذا المجال يشهد العالم العديد من تجارب التكتلات الاقتصادية سواء بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية، وسوف تقتصر دراستنا هذه على التكتلات الإقليمية الاقتصادية التي عرفتها الدول العربية ألا وهي تجربة التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي و تجربة التكامل الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي أداء مقارن.

أولاً: تجربة التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي

تعود فكرة التكامل الاقتصادي المغربي⁽⁵⁾ إلى بدايات القرن الماضي في عام 1927 ثم تبلورت هذه الفكرة في مؤتمر الأحزاب المغربية الذي عقد في مدينة طنجة في أبريل 1958 بموجب تأسيس نجم شمال أفريقيا بباريس من طرف الحركة الوطنية المغربية التي تضم كل من الجزائر و تونس والمغرب حين دعت الهيئات الشعبية المتمثلة في حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور الجديد في تونس، وجبهة التحرير الجزائرية بقيام اتحاد فدرالي بين البلدان المشتركة في المؤتمر وبعد استقلال الجزائر تعاقبت عدة محاولات لتحقيق الوحدة المغربية، فقد تم انشاء اللجنة الاستشارية المغربية سنة 1964 ومركز الدراسات الصناعية، كما اتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق:

- تنمية المبادلات التجارية البينية.
- التنسيق في المعاملات الجمركية وسياسات التصدير.

- التنسيق بين دول المغرب العربي في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الاوربي.

- توحيد السياسات الاقتصادية في جميع القطاعات.

وفي الوقت الذي بدأت اللجنة أعمالها حول مشاريع الاندماج الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي أثيرت مشكلة جديدة وهي مشكلة الصحراء الغربية سنة 1974 كان لها أثر على امكانية التقارب والتعاون الاقتصادي ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا. ونظرا لتدهور العلاقات السياسية في فترة التسعينات قامت دول المغرب العربي بعدة محاولات تمثلت في معاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ومعاهدة وجدة سنة 1984 بين المغرب وليبيا⁽⁶⁾.

ولقد تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية اثر استئناف العلاقات بين الجزائر والمغرب في ماي 1988 وعودة التآخي بين تونس وليبيا في ديسمبر 1987، حيث اجتمع قادة المغرب العربي لأول مرة بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1988 وتم اصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في اقامة الاتحاد المغاربي وتشكيل لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

وفي 17 فيفري 1989 وبحضور قادة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) عقدت هذه الأخيرة في مدينة مراكش المغربية معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي سميت بمعاهدة مراكش، التي كانت بمثابة التحول التاريخي في العلاقات المغاربية،⁽⁷⁾ نصت هذه المعاهدة على تمتين وأصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض و تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها و المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف واعتماد سياسة مشتركة في مختلف الميادين و العمل

تدرجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

ويستهدف الاتحاد تحقيق مايلي(8):

✓ في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء واقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار.

✓ في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

✓ في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

✓ في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وتتمثل مراحل العمل الوندوي المغربي فيما يلي(9):

✓ المرحلة الأولى: انشاء منطقة التجارة الحرة بازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية كان من المفروض أن تتحقق قبل نهاية عام 1992.

✓ المرحلة الثانية: انشاء اتحاد جمركي قبل نهاية 1995 يتم من خلاله توحيد التعريف الجمركية.

✓ المرحلة الثالثة: : انشاء سوق مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة الى الوصول الى الاندماج المغربي وإرساء

نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

✓ المرحلة الرابعة: تحقيق الوحدة الاقتصادية المغربية عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية لدول اتحاد المغرب العربي.

وما تجدر الإشارة إليه أن المحاولات المغربية لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل أن النتائج في مجملها كانت سلبية ومتواضعة. ويتكون اتحاد المغرب العربي من خمسة أجهزة هي⁽¹⁰⁾:

✓ مجلس الرئاسة: هو الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة مهمته رسم السياسة العامة والخطوط الأساسية للاتحاد.

✓ مجلس الوزراء: يتكون من وزراء الخارجية لدول الاتحاد يتولى المجلس صلاحية تحضير دورات مجلس الرئاسة والنظر في القضايا المقدمة من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.

✓ مجلس وزراء الخارجية: يتكون من أربعة وزراء أول لدول اتحاد المغرب العربي وممثل ليبي نظرا لغياب منصب وزير أول في ليبيا يتولى حل المشاكل السياسية الكبرى بين الأطراف الأعضاء والفصل في النزاعات الدستورية القائمة.

✓ لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة: تعمل لجنة المتابعة تحت رقابة مجلس الوزراء الخارجيين مهمتها تنفيذ قرارات الاتحاد و متابعة نشاطاته بينما تهتم اللجان الوزارية المتخصصة بتنسيق العمل المغربي، و تجسيد برنامج العمل الذي يقره مجلس رئاسة الاتحاد ميدانيا.

كما يتكون الاتحاد من ست مؤسسات هي كالاتي:

- ✓ الأمانة العامة : تتألف الأمانة العامة من أمين عام يعين من طرف مجلس الرئاسة لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ومجموعة من الموظفين يعينهم الأمين العام تقوم بتنفيذ قرارات المجلس الرئاسي و تحضير التقارير الدورية عن مدى تقدم الاتحاد المغربي.
- ✓ مجلس الشورى : يضم الى عضويته ثلاثين عضوا من كل دولة يتولى صلاحية دراسة وإعداد تقارير حول وضعية الاتحاد ثم يعرضها على مجلس الرئاسة.
- ✓ الهيئة القضائية: مهمتها الفصل في النزاعات والخلافات الناشئة بين هيئات الاتحاد وأعضائه.
- ✓ الأكاديمية المغربية للعلوم : تهتم بوضع الاطار المناسب للتعاون العلمي والمعرفي وصولا الى التكامل في مجال البحث العلمي.
- ✓ المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية: يتولى صلاحيات إعداد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ومنحها التمويل اللازم واستغلال رؤوس الأموال في المشاريع المربحة.
- ✓ جامعة المغرب العربي : تستهدف تحسين مستوى التعليم العالي و البحث العلمي المغربي.

ثانيا: تجربة التكامل الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليج العربي تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليج العربي⁽¹¹⁾ الى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف بالسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981م، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في مارس 1981م والذي ضم كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

ويهدف هذا المجلس الى تحقيق ما يلي⁽¹²⁾:

✓ تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.

✓ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك:

• الشؤون الاقتصادية والمالية.

• الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

• الشؤون التعليمية والثقافية.

• الشؤون الاجتماعية والصحية.

• الشؤون الإعلامية والسياحية.

• الشؤون التشريعية والإدارية.

✓ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ويتكون مجلس التعاون الخليج العربي من ثلاثة أجهزة هي⁽¹³⁾:

✓ المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء

ويعتبر الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الأساسية

لعمل المجلس، ويتبع بهيئة تسوية المنازعات والهيئة الإستشارية.

✓ المجلس الوزاري: ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء

خارجية الأقطار الأعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات

والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.

✓ الأمانة العامة: وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

وتتمثل مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي فيما يلي⁽¹⁴⁾:

✓ اقرار في نوفمبر 1981م الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، نجم عنها انشاء منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م والتي يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة المتكاملة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، واستمرت حوالي عشرين عاما.

✓ إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م والتي حلت محل اتفاقية 1983م وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل وفق ما يلي:

• إقامة الاتحاد الجمركي في يناير 2003م وبذلك حل محل المنطقة التجارة الحرة، والذي يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، حيث تم الاتفاق على تعريف جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد.

• إقامة السوق الخليجية المشتركة في ديسمبر 2008م وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، والتي يتم بموجبها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة

الحرّة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال. حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء.

- إقامة الاتحاد النقدي : وكما هو معلوم فقد تعذر على دول مجلس التعاون الخليجي إصدار عملة مشتركة التي كانت مبرمجة في سنة 2010م، وتم تأجيلها إلى وقت لاحق يحدده المجلس النقدي الذي أنشأ في سنة 2010 ويعتبر نواة البنك المركزي الموحد.

بالإضافة الى:

- تحقيق التكامل الانمائي بما في ذلك التنمية الشاملة بعيدة المدى والتنمية الصناعية والنفط والغاز والموارد الطبيعية والتنمية الزراعية وحماية البيئة والمشروعات المشتركة.
- العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ الاستراتيجية السكانية ومحو الأمية والزامية التعليم الأساسي وتوطين القوى العاملة وزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها.
- دعم البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية وحماية الملكية الفكرية.
- التكامل في مجال النقل والاتصالات والبنية الأساسية والتجارة الالكترونية.

ثالثا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول إمكانية قيام التكامل الاقتصادي سواء بين دول المغرب العربي أو بين دول مجلس التعاون الخليجي نذكر من بينها: دراسة⁽¹⁵⁾ (Darrat and Pennathur 2002) التي تهدف الى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969-1998، باختبار العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الاجمالي (PIB) والموجودات النقدية (M1) والقواعد النقدية (MB) باستخدام طريقة التكامل المشترك. اثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية، وأن تشكيل اتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة، اذ يبدو أن مسار التكامل بقي معطلا لأسباب سياسية واجتماعية لذلك ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغاربي. وتوضح دراسة⁽¹⁶⁾ (Ali F. Darrat & 2005) (Fatima S. Al-Shamsi) ما إذا كانت الدول الست التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي (GCC) قادرة على تشكيل تكامل إقليمي في المنطقة قابل للحياة رغم المحاولات الحكومية الطويلة والعديدة منذ منتصف 1980م والضغط العامة على الإسراع في العملية، باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة 1970-2011، وتشير النتائج إلى فشل واضح بين الدول الأعضاء، على الرغم من وجود علاقة قوية على المدى الطويل تربط بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم) والأسواق المالية (المجاميع النقدية وأسعار الصرف) وسياساتها النقدية (ممثلة في القاعدة النقدية)، مما يعني أنه ينبغي توجيه المزيد من الجهود في حل الخلافات الاجتماعية والسياسية المحتملة التي قد أعاققت ظهور كتلة اقتصادية ومالية فعالة في منطقة الخليج. وتهدف

دراسة⁽¹⁷⁾ (Bassem Kamar&Damyana Bakardzhieva 2006) إلى تحديد ما هو مطلوب لجعل العملة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر نجاحا والسماح لجميع أعضائها للاستفادة الكاملة منها، من خلال التنسيق في السياسة النقدية ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام اختبار ADF والتي تسمح بتطبيق تقنية التكامل المشترك للانجل جرانجر (1987) ونموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة على الأجل قصير باستعمال المتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي والاستهلاك الحكومي وأسعار البترول ودرجة الانفتاح الاقتصادي والاحتياطي الإجمالي والسيولة، وتشير النتائج أن الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية يشكلون قوة دافعة لتحقيق مشروع العملة الخليجية المشتركة. وفي دراسة⁽¹⁸⁾ لـ M^{ed} (Hadi Bachir & Al 2007) قام الباحثون من خلالها بتقدير الآثار الناجمة عن تكامل بلدان المغرب العربي في ظل اقامة منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي وسوق مشتركة بتقدير الأرباح والخسائر المحتملة لمختلف خطط التكامل التجاري باستخدام Mirage Model وقاعدة بيانات Mac Map. أشارت نتائج الدراسة ان جملة المكاسب المحتملة من تحرير تجارة السلع في المنطقة تصل الى ما لا يقل عن 350 مليون دولار، كما أن الزيادة في الإيرادات من خلال الزيادة في الانتاج والأجور ينعكس ايجابيا على مستوى رفاهية المستهلكين المغاربة. وتوصل الباحثون الى ان اقامة سوق مشتركة هو أفضل وأكفأ خيار لبلدان المغرب العربي وتحقق مزايا ومنافع كثيرة في المنطقة تجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكامل الهياكل الاقتصادية يخلق المزيد من فرص التبادل المغاربي أن تكلفة اللاتكامل مغاربي جد ثقيلة على اقتصاديات المنطقة. وفي دراسة⁽¹⁹⁾ لـ (Mohamed Ben Abdallah and Zouheir 2009) حول تحديد امكانية انشاء اتحاد نقدي بين دول

المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا) استنادا الى المعايير التقليدية لنظرية منطقة العملة المثلى وذلك باختبار درجة ارتباط الصدمات بغية الاجابة على السؤال التالي: هل الأزمات التي تصيب بلاد المغرب العربي متماثلة أو غير متماثلة؟ بنيت هذه الدراسة على نموذج SVAR خلال الفترة 1970-2004 بالاعتماد على منهجية Blanchard and Quah 1989، وقد توصل التحليل الى تباين الصدمات الاقتصادية في هذا النطاق في حين صدمات العرض هي متماثلة نسبيا بين المغرب وتونس كما وجد درجة تشتت مرتفعة نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك تشير معدلات التضخم ضرورة بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالتعاون في مجال العملة الموحدة. وتؤكد دراسة⁽²⁰⁾

(Rosmy Jean Louis & All2010) جدوى الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحديد ما إذا كانت كل من صدمات الطلب الكلي (AD) وصددمات العرض غير النفطية (AS) هي متماثلة في هذه الدول ، كذا إذا ما كانت هناك أي من الصدمات المشتركة مع الولايات المتحدة وأوروبا -تم اختيار ثلاثة بلدان وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا- والتي يمكن أن تبرر اختيار الدولار الأمريكي أو الأورو كمرتكز للعملة المشتركة المتوقعة، وأظهرت النتائج أن صدمات الطلب هي متناظرة ولكن صدمات العرض غير النفطية هي متماثلة و لكن بشكل ضعيف عبر دول مجلس التعاون الخليجي مما يوحي بان قيام اتحاد نقدي هو أمر ممكن، و أن لا صدمات الطلب ولا العرض متماثلة بين دول مجلس التعاون الخليجي و البلدان المختارة في أوروبا، والصددمات الطلب هي متناظرة مع الولايات المتحدة ولكن صدمات العرض غير النفطية ليست كذلك. كما أنه لا توجد تغييرات كبيرة في النتائج عندما يتم تجميع دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة، كما يستخلص إلى أن الدولار الأمريكي هو أكثر ملائمة للعملة الجديدة من الأورو.

رابعا: أوجه الاختلاف والتشابه بين تجربتي التكامل المغربي والتكامل
الخليجي الاقتصادي

لقد تبين لنا من خلال دراسة تجربتين السابقتين وجود اختلاف بين التكامل
المغربي والتكامل الاقتصادي الخليجي نوضحه في النقاط التالية:

1- اختلاف في المؤشرات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهم المؤشرات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الخليجي والمغربي
فيما يلي:

الجدول رقم 1 : المؤشرات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي والاتحاد

المغربي لسنة 2014

اتحاد المغرب العربي	مجلس التعاون الخليجي	
91, 829	47, 426	عدد السكان(مليون)
429, 686	1, 462, 154	الناتج المحلي الاجمالي(مليون دولار أمريكي)
10,46	5,44	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)
7, 442	26, 367	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)
30, 965	20, 353	القوى العاملة(مليون)
27, 229	347, 443	ميزان المدفوعات(مليون دولار أمريكي)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات UNCTADSTAT

الجدول السابق يقدم صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي خلال سنة 2014، حيث تشير الاحصائيات الى أن عدد سكان أقطار الخليج العربي بلغ حوالي 47, 426 مليون نسمة أغلبهم سكان غير مواطنين في حين بلغ عدد سكان أقطار المغرب العربي حوالي 91 829 مليون نسمة تتفاوت الكثافة السكانية فيهم من بلد لآخر، أما عن الناتج المحلي الاجمالي بلغ حوالي 1,462, 154 مليون دولار أمريكي في دول المجلس وهذا نظرا لما تحققه من مداخيل النفط بأكثر من 50% بينما بلغ 429, 686 مليون دولار في المغرب العربي حيث تضافرت مجموعة عوامل أدت الى نموه أهمها ارتفاع الصادرات النفطية وزيادة صناعة النسيج والمنتجات الغذائية والمنتجات ذات الأصل المعدني كالفسفات والزنك، كما نلاحظ انخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لاتحاد المغرب العربي مقارنة بدول المجلس التي حققت نجاحا الى حد كبير في توفير المناخ الملائم لهذه الاستثمارات مند سنة 2003.

تتميز دول المجلس بقله اليد العاملة الوطنية حيث لجأت الى استخدام العمالة الأجنبية على عكس دول المغرب العربي التي توظف اليد العاملة المحلية بنسبة أكثر، ومن جانب آخر حققت كل من دول المجلس والمغرب العربي فائض في موازين مدفوعتها قدر ب 347, 443 مليون دولار أمريكي و 27, 229 مليون دولار أمريكي على التوالي.

2- اختلاف في مسيرة التجريبتين:

لقد حقق مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأ في سنة 1981م العديد من الانجازات في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي حيث تم انشاء منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م و الاتحاد الجمركي في سنة 2003م والسوق الخليجية المشتركة في سنة 2008م ونحو اقامة اتحاد نقدي خليجي، في حين لم يحقق اتحاد المغرب العربي الذي أنشأ في سنة 1989م أية انجازات وظلت مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي جامدة.

3- اختلاف في حجم التجارة البينية:

يوضح الجدولين التاليين حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي على التوالي:

الجدول رقم 2: اتجاهات الصادرات والواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي (مليون دولار)

الدولة	الصادرات	الواردات	الجزائر	تونس	المغرب
الجزائر	الصادرات	-	702.5	851.4	
	الواردات	-	428.8	240.2	
تونس	الصادرات	465.9	-	239.1	
	الواردات	636.7	-	93.5	
المغرب	الصادرات	153.8	129.4	-	
	الواردات	1,043.5	275.5	-	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

427.	-	111.	58.7	584.	4,90	الصاد	عمان
1		0		9	9.5	رات	
227.	-	360.	183.	876.	5,24	الواردا	قطر
9		1	4	2	6.5	ت	
-	207.	44.0	96.8	110.	657.	الصاد	قطر
	2			5	2	رات	
-	469.	188.	695.	2,24	2,97	الواردا	قطر
	8	9	3	7.8	9.9	ت	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن التجارة البينية المغاربية لا تزال متواضعة جدا والتي تقدر 5260.3 مليون دولار عام 2014 بنسبة لا تتجاوز 5% مقارنة بالتجارة البينية الخليجية التي بلغت حوالي 71499.6 مليون دولار بنسبة لا تتعدى 14% والتي تعتبر نسبة هامشية مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي. وعموما يمكن القول أن قلة التنوع الاقتصادي الخليجي والمغربي واعتماد اقتصادياتها على العالم الخارجي تصديرا واستيرادا تمثل أهم التحديات الاقتصادية نحو تحقيق التكامل التجاري.

كما تبين وجود تشابه بين التجريبتين نوردها فيما يلي:

1- تشابه في دوافع قيام التكاملين:

لقد تم تأسيس كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي على أسس سياسية لبلوغ أهداف اقتصادية تتمثل أساسا في تحقيق التكامل الاقتصادي، كما أنه تم بين دول ذات ظروف متشابهة كتاريخ ودين مشترك ولغة واحدة.

2- التشابه في التحديات:

بالرغم من الانجازات التي تم تحقيقها بين دول مجلس التعاون الخليج العربي مقارنة بدول المغرب العربي إلا أنهما يواجهان مجموعة من التحديات المشتركة ألا وهي التحديات السياسية والتحديات الاجتماعية وكذا عدم التنوع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على البترول.

خامسا: الدراسة القياسية

نسعى من خلال هذه الدراسة الى قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى (دراسة مقارنة) باستخدام أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من احصائيات منشورة من طرف البنك العالمي WDI وقاعدة بيانات CHELEM، وباختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية ممثلة بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) والتجارة البينية (TRADE) وأسواقها المالية ممثلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (IDE) وكذا سياساتها النقدية ممثلة بمعدل التضخم (INF) وسعر الصرف الحقيقي (TCR).

1- اختبار جذر الوحدة:

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى لتحديد النموذج المستخدم، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF)، وهو ما توضحه الجداول التالية:

✓ فيما يخص بلدان المغرب العربي:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية لدول المغرب العربي الثلاثة وهي الجزائر والمغرب وتونس فقط نظرا لعدم توفر البيانات

لكل من ليبيا وموريتانيا خلال الفترة 1989 وهو تاريخ نشأة اتحاد المغرب العربي الى غاية 2014.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الاول			المستوى			البلد	المتغير
بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع ومتجه زمني	القاطع	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع ومتجه زمني	القاطع		
-3.87**	-6.47**	-4.52**	2.73	-0.96	1.51	الجزائر	GDP
-2.71**	-3.83***	-3.84**	3.68	-1.59	0.17	تونس	
-2.61***	-4.11***	-3.62**	4.12	-1.10	1.29	المغرب	
-	-3.34*	-4.28**	2.58	0.01	1.62	الجزائر	TRADE
3.77***						تونس	
-4.73**	-6.39**	-5.19**	1.80	-0.59	0.88	المغرب	
-1.81*	-2.63	-2.37	4.72	1.33	3.45	ب	

-8.00**	-5.53**	-4.65**	-3.12	-4.77	-2.18	الجزائر	INF
-3.25**	-3.72**	-3.16**	-0.82	-1.00	-0.94	تونس	
-6.85**	-6.58**	-6.59**	-1.43	-3.40	-2.04	المغرب	
-13.33**	-16.76**	-	-2.83	-1.71	-3.59	الجزائر	TCR
-6.25**	-5.84**	14.54**	-0.33	-3.95	-4.16	تونس	
-4.40**	-5.61**	-4.29**	-0.50	-0.63	-0.73	المغرب	
-5.42**	-4.99**	-4.90**	-0.98	-2.83	-2.06	الجزائر	IDE
-8.01**	-7.75**	-7.84**	-0.80	-4.09	-3.76	تونس	
-7.35**	-7.06**	-7.24**	-0.51	-3.21	-2.52	المغرب	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews

* مستقرة عند المستوى 1% ** مستقرة عند المستوى 5% *** مستقرة عند المستوى 10%

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها وذلك بوجود قاطع وقاطع ومتجه زمني وبدون قاطع ومتجه زمني، وبالتالي يكون لها جذر وحدة وعند إجراء الاختبار عند الفروقات الأولى أصبحت السلاسل الزمنية مستقرة وبالتالي قبول الفرض البديل لخلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

✓ فيما يخص بلدان مجلس التعاون الخليجي:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية لدول مجلس التعاون الخليجي الست وهي السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين خلال الفترة 1981 وهو تاريخ نشأة مجلس التعاون الخليجي الى غاية 2014:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغير	البلد	المستوى			الفرق الاول	
		القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني
GDP	السعودية	2,70	0,56	6,76	-3,06**	-2,53**
	الامارات	0,04	1,76-	4,10	-4,09**	-2,77**
	الكويت	-0,24	-4,55**	1,17	-4,01**	-3,71**

2,02-	**3,98-	*2,78-	1,63	0,35	0,92	قطر	
1,97-	**3,85-	*2,90-	9,32	0,53	3,21	عمان	
**2,20-	**3,91-	**3,42-	1,54	1,35-	2,69	البحرين	
**1,96-	**4,22-	**4,67-	2,33	0,68-	1,04	السعودية	TRADE
**2,37-	**4,08-	**3,08-	3,02	0,68	2,38	الامارات	
**1,97-	**4,40-	**4,73-	2,18	1,46-	1,08	الكويت	
**3,76-	**5,02-	**3,96-	8,69	5,71	5,51	قطر	
**2,07-	**6,07-	**4,74-	3,06	0,19-	2,43	عمان	
**4,30-	**4,47-	**4,75-	1,77	0,66-	0,67	البحرين	
**6,66-	**6,61-	**6,55-	2,02-	2,79-	2,27-	السعودية	
**5,52-	**5,37-	**5,43-	1,99-	2,21-	2,30-	الامارات	
**5,59-	**5,82-	**5,87-	2,47-	3,54-	3,61-	الكويت	
**5,68-	**5,70-	**5,77-	2,33-	2,26-	2,28-	قطر	
**6,11-	**5,49-	**6,02-	1,45-	2,80-	1,73-	عمان	
**4,61-	**4,00-	**3,40-	2,28-	2,86-	2,08-	البحرين	
**5,44-	**5,37-	**5,72-	1,09	2,10-	0,50-	السعودية	TCR

**2,40-	**4,34-	**4,86-	1,77	1,68-	0,52	الامارات	IDE
**4,77-	**6,16-	**4,94-	0,96	2,10-	0,02	الكويت	
**4,45-	**4,73-	**4,79-	1,30	1,84-	0,32-	قطر	
**6,30-	**5,72-	**6,56-	0,80	1,92-	0,51-	عمان	
**4,23-	**5,66-	**4,38-	1,29	1,15-	0,51	البحرين	
**1,94-	**4,12-	1,73-	4,92	0,76	3,09	السعودية	
**1,99-	**5,92-	**5,06-	4,03	0,82-	1,52	الامارات	
**4,19-	**5,13-	**5,23-	2,56	1,57-	0,79	الكويت	
2,06-	**4,07-	*2,86-	4,85	0,04	2,99	قطر	
**4,13-	**4,50-	**4,56-	1,33	2,10-	0,26-	عمان	
**4,69-	**4,72-	**4,84-	0,46	2,51-	0,84-	البحرين	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews

* مستقرة عند المستوى 1% ** مستقرة عند المستوى 5% *** مستقرة عند المستوى 10%

يتضح من خلال الجدول أعلاه وبعد مقارنة القيم t الجدولية مع القيم t المحسوبة عند المستوى بوجود قاطع وقاطع ومتجه زمني وبدون قاطع واتجاه زمني أن اختبار ديكي فولر الموسع يرفض فرضية استقرارية المتغيرات في المستوى، و عند إجراء هذا الاختبار على الفروق الأولى تبين استقرارية المتغيرات قيد الدراسة

سواء بقاطع واتجاه زمني أو قاطع فقط أو بدونهما، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن

تم استخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن والتي تستخدم في نموذج مكون من أكثر من متغيرين، وذلك من أجل تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة المدى، وتوضح الجداول أدناه نتيجة اختبار التكامل المشترك.

✓ فيما يخص بلدان المغرب العربي:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لدول المغرب العربي الثلاثة خلال الفترة 1989-2014:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

القيمة الحرجة %5	قيمة الأثر	القيم الذاتية	فرضية العدم	البلد
29.79	48.16	0.77	R=0	GDP
15.49	15.81	0.48	R□□	
3.84	1.04	0.04	R□□	
29.79	35.84	0.61	R=0	TRADE
15.49	14.62	0.47	R□□	
3.84	0.48	0.02	R□□	
29.79	40.12	0.77	R=0	IDE
15.49	9.15	0.30	R□□	
3.84	1.66	0.07	R□□	

29.79	30.42	0.67	R=0	INF
15.49	5.88	0.22	R□□	
0.39	3.84	0.01	R□□	
29.79	48.75	0.82	R=0	TCR
15.49	10.83	0.35	R□□	
3.84	1.17	0.05	R□□	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews

فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي فالنتائج التي تظهر في الجدول أعلاه تشير الى أن عدد متجهات التكامل المشترك هو اثنان وهو ما يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك كما أعطى اختبار جوهانسن قيمة معنوية واحدة أكبر من القيم الحرجة عند المستوى 5% بالنسبة للتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي والتضخم هذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و أنها لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها، وبالتالي يمكن لدول المغرب العربي الثلاثة وهي الجزائر والمغرب وتونس أن تقود مسار عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة وجني منافع وفوائده، إلا أن هذه البلدان تعاني جمودا ملحوظا وهو ما يمكن ارجاعه الى عوامل سياسية و اجتماعية والتي هي خارج نطاق بحثنا.

✓ فيما يخص بلدان مجلس التعاون الخليجي:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لدول مجلس التعاون الخليجي الست خلال الفترة 1981-2014:

الجدول رقم 7: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

القيمة الحرجة %5	قيمة الأثر	القيم الذاتية	فرضية العدم	
95,75	200,16	0,96	R=0	GDP
69,81	122,86	0,95	R□□	
47,85	50,69	0,61	R□□	
29,79	27,63	0,41	R□□	
15,49	14,67	0,29	R□□	
3,84	6,41	0,23	R□□	
95,75	224,79	0,95	R=0	TRADE
69,81	155,76	0,94	R□□	
47,85	91,43	0,87	R□□	
29,79	45,49	0,80	R□□	
15,49	9,72	0,34	R□□	
3,84	0,39	0,01	R□□	
95,75	185,33	0,94	R=0	INF
69,81	106,96	0,89	R□□	
47,85	45,82	0,51	R□□	
29,79	26,31	0,43	R□□	
15,49	11,07	0,27	R□□	
3,84	2,28	0,08	R□□	

95,75	163,26	0.94	R=0	TCR
69,81	95,56	0.86	R□□	
47,85	47,22	0,65	R□□	
29,79	21,73	0,44	R□□	
15,49	7,47	0,20	R□□	
3,84	1,92	0,07	R□□	
95,75	189,89	0,95	R=0	IDE
69,81	113,00	0,89	R□□	
47,85	58,75	0,74	R□□	
29,79	25,65	0,57	R□□	
15,49	5,22	0,19	R□□	
3,84	0,09	0,03	R□□	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews

يبين الجدول أعلاه أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% لكل متغيرات الدراسة، مما يعني رفض فرضية العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، كما يوجد قيم أخرى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا، فاختبار التكامل المشترك للنتائج المحلي الاجمالي بين السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين يشير الى وجود ثلاثة علاقات تكامل مشترك، اما فيما يتعلق بالتجارة البينية فيشير الاختبار الى وجود أربعة علاقات تكامل مشترك، وفيما يخص التضخم وسعر الصرف الحقيقي أظهر الاختبار وجود علاقتين تكامل مشترك، وفي اختبار التكامل المشترك للاستثمار الأجنبي المباشر فتبين وجود ثلاثة

علاقات تكامل مشترك، وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها وبالتالي إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

خاتمة:

تبين لنا من خلال هذا البحث أنه بالرغم من التعثر الواضح لمسيرة دول المغرب العربي وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها، إلا أنه مازال قائما ومستمرا، هو ما أكدته الدراسة القياسية لبلدان المغرب العربي الثلاثة فقط (الجزائر والمغرب وتونس) باستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن خلال الفترة 1989-2014 وباختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية (الناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية) وأسواقها المالية (الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد) وسياساتها النقدية (سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم) الى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين متغيرات الدراسة مما يعني أن التكامل الاقتصادي المغربي يمكن تحقيقه وأنه غير مرتبط بالعوامل الاقتصادية وإنما يرجع السبب في ذلك الى العوامل السياسية والاجتماعية- والتي هي خارج نطاق بحثنا- مما يستدعي الكثير من التشاور والتعاون لإرساء قواعد التضامن والتنسيق، وهذا لرفع التحديات التي تواجهها الاقتصادات المغربية مجتمعة ومحاولة الوصول الى حل جميع الخلافات، أما فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والبحرين و الكويت و قطر وعمان والإمارات العربية المتحدة) وباستخدام نفس الطريقة خلال الفترة 1981-2014 نظرا لأن نشأة المجلس كانت قبل نشأة الاتحاد، وباستعمال نفس المتغيرات لمعرفة العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية وأسواقها المالية وسياساتها النقدية، أظهرت النتائج وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه متغيرات الدراسة مما

يعني أنها لا تتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل وبالتالي قدرة دول المجلس على تحقيق التكامل الاقتصادي وهو ما تؤكد في الإطار النظري السابق حيث تم في سنة 1983 إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة 2003 إقامة الاتحاد الجمركي وفي سنة 2008 إقامة السوق المشتركة، إلا أنه تم التأخير في إصدار العملة المشتركة إلى تاريخ لاحق وبالتالي تحقيق الاتحاد النقدي، مما يجعل ضرورة العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرتها و تفعيله من خلال تشجيع مزيد من السياسات لتعزيز الترابط بين هذه الاقتصاديات- وذلك لأن الاتحاد النقدي يعتمد على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كالقضايا السياسية و التي هي خارج نطاق بحثنا- للوصول الى أرقى مراحلها، حتى يصبح التكامل بين دول مجلس التعاون الخليج العربي هو مجدي اقتصاديا وبالتالي الاستفادة من مزاياه .

وبالتالي يمكن اعتبار أن نجاح التكامل الاقتصادي الخليجي سيكون محفز للدول العربية وبالأخص دول المغرب العربي لتحقيق التكامل المغاربي، وإذا تبنت هذه المنهجية فستكون سليمة وتكون في مرحلة جديدة من التكامل بما يعزز من قدرتها للوصول الى كافة أهدافها.

المراجع:

¹د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008.

²Bela Balassa « The Theory of Economic Integration » R.D. Irwin,1961.

³ د. كامل بكري "التكامل الاقتصادي" المكتب العربي

الحديث، الاسكندرية، 1984.

⁴ د. حسين عمر "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق"

دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.

⁵ Abdesslem Dammak (1992), "Les expériences Historiques d'intégration Maghrébine" Faculté des Sciences Economiques et de Gestion (Tunis), Cité in centre d'études de Recherches et de Publication (CERP), les Relations entre la CEE et le Maghreb: Handicaps et Perspectives d'Avenir, Colloque Organisé avec la Collaboration de la fondation Friedrich EBERT, Tunis.

⁶ جمال عبد الناصر "اتحاد المغرب العربي" دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2004.

⁷ أ.د. كمال رزيق وأ. بن مكلف خالد، "فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق المشاركة في المحور الاقتصادي"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، 24-25 أبريل 2013، الأردن.

⁸ معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية والثالثة.

⁹ سعيد النجار، "سياسات التجارة الخارجية والبيئية للبلاد العربية"، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، سنة 1992.

¹⁰ عبد الباري شوشان الزني "التجارة البيئية لدول اتحاد المغرب العربي" مجلة الجامعة المغربية، العدد الخامس، سنة 2008.

¹¹ "التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2006.

¹² المادة الرابعة "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي:

<http://sites.gcc->

[sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143](http://sites.gcc-)

¹³المادة السادسة "النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر .

¹⁴الأمانة العامة" المسيرة والانجاز" مركز المعلومات، ط3، سنة 2013، على

الموقع التالي: <http://sites.gcc->

[sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108](http://sites.gcc-)

¹⁵Bassem Kamar & Damyana Bakardzhieva (2006), " The Appropriate Monetary Policy Coordination for the GCC Monetary Union " The Middle East Economic Association, January 6-8.

¹⁶Ben Abdallah Mohamed & Zouheir Bouchaddakh (2009), " On the Optimality of the Maghrebian Area: An Analysis of the Macroeconomic Shocks", The Journal of Business Inquiry, volume8

¹⁷Darrat & Pennathur (2002), " Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems", Review of Financial Economics 11.

¹⁸Darrata Ali F and Fatima S. Al-Shamsi (2005), "On the path of integration in the Gulf region" Applied Economics, 37, 1055–1062.

¹⁹M^{ed} Hadi Bachir & Al (2007), "The Cost of Non-Maghreb Achieving the gain from economic integration", Journal of Economic Integration.

²⁰Rosmy Jean Louis & Faruk Balli & Mohamed Osman (2010), " On the feasibility of monetary union among Gulf Cooperation Council (GCC) countries: does the symmetry of shocks extend to the non-oil sector? " J Econ Finan DOI 10.1007/s12197-010-9121-3.